**فاعلو السياسة الخارجية – الجزء الثاني**

**الفاعلون غير الرسميون**

في إطار هذه الفئة من الفاعلين، يمكن التميّيز بين الفاعلون الذين لا يرتبطون بهيئات حكومية و فاعلون خارجيون. يمكن لكل هؤلاء الفاعلين أن يكون لهم تأثير واضح فيما يخص تيرير و تعبئة ( أو لا ) كل ما يحيط ببعض الإجراءات و القرارات التي تتخذها الحكومة. فمن خلال التمتّع بشرعية موازية، فإن الفواعل غير الحكومية في السياسة الخارجية، تضم بشكل رئيسي الرأي العام، الجماعات التعبوية المنبثقة عن هذا الرأي العام، وسائل الإعلام و جماعات المصالح.

**أ/- الــــــرأي العــــــام**

 من خلال تعريف الرأي العام على أنه **" محصّلة و مجموع الأفكار الخاصة بالأفراد المشكّلين للمجتمع تجاه موضوع معيّن "**، فإنه يحتّل مكانة هامة و خطيرة لدى أصحاب القرار السياسي. بالرغم من أن السكّان ليس لهم وظائف رسمية تدخل في الإطار التشريعي لدولة ما ( إلا عن طريق حق التصويت و الاستفتاء )، فإن لهم تأثيرا على مسار السياسة الخارجية عن الاعتراض أو التأييد و الانخراط في تطبيق بعض الإجراءات الخاصة. بالفعل، فإذا كان من الصعب تحديده بشكل دقيق، فإن الرأي العام **" هو في الوقت ذاته أداة و عامل في قيادة السياسة الخارجية "** كما يذهب إلى ذلك **كريستوفر هيل.**

**في إطار ديموقراطية، يجب على الحكومة أن تكون منصتة لرأيها العام. غير أن آراء الأفراد الذين يعيشون في إطار دولة ديموقراطية، تنعكس في السياسات الحكومية، و حتّى في سياستها الخارجية. والمسار الذي من خلاله يمكن لهذه الآراء التأثير على سياسة الحكومة يتضمن الانتخابات المباشرة، استطلاعات الرأي والتمثيل العام للرأي العام من طرف وسائل الإعلام.**

 فهذه الطرق المستخدمة كرد فعل على ما تقوم به الحكومة، يمكن كذلك أن تهدف إلى خلق حوار بين السكّان و الدولة. و في هذا الصدد، فإن الانتخابات المباشرة **" تشكّل الحكم الذي يصدره الناخبون "** و الذي **" يمكن أن تدفع بموجبه الحكومة غاليا عن أخطائها أو ببساطة أن يفضّل الناخبون التصويت لحزب آخر ".** إن ما يعكس هذا الطرح بشكل جيّد، هو حالة احتلال العراق و أفغانستان و ما أفرزته داخل بعض النظم الغربية. ففي الولايات المتّحدة، أدّى التورط الكبير للقوات الأمريكية في نجاح الرئيس باراك أوباما في انتخابات 2008، حيث عبّر الناخبون الأمريكيون عن امتعاضهم من مواقف الحزب الجمهوري و ممثّله. نفس الأثر نتج في الحالة البريطانية، أين دفع طوني بلير غاليا مقابل انخراطه في حرب العراق من خلال خسارة الكثير من المقاعد البرلمانية، و وصل الحد إلا رفض بعض نوابه في البرلمان أن يحسبوا عليه. في إسبانيا و بالرغم من الشعبية التي كان يحظى بها اليمين الإسباني قبيل الانتخابات، إلا أن تفجيرات قطارات مدريد و ارتباطها في الوعي الإسباني بانخراط الحكومة الإسبانية في حرب العراق، قد أدّى إلى خسارة مفاجئة لليمين و عودة اليسار إلى الحكم و الذي كانت حظوظه محدودة جدّا في الفوز قبل التفجيرات.

 أما استطلاعات الرأي و بالرغم من افتقارها للبعد الرسمي و التأثير الحاد و المباشر مثل الانتخابات، إلا أنها تسمح بجس نبض السكّان بخصوص وضع ما و توجيه التحرّكات الحكومية. فمن خلال محاولة معرفة موقف السكّان حيال أزمة أو رهان معيّن، فإنّهم و من خلال وسائل الإعلام، سيحاولون اغتنام فرصة الانفتاح الممنوحة لهم للتعبير عن رضاهم أو سخطهم تجاه ما تقوم به الحكومة. في هذا الصدد، و خلال الزيارة التي قام بها الرئيس بيل كلينتون إلى الصين سنة 1998، فإن هذا الأخير قام بتوجيه انتقادات علنية لنظيره الصيني بخصوص وضعية حقوق الإنسان في الصين، و ذلك في ردّ فعل منه على مطالب و ضغوط الرأي العام الأمريكي، و لكن من دون أن يصل الأمر إلى حد توجيه صدمة لمضيّفه. و سكرتيرة الشؤون الخارجية لكلينتون، مادلين أولبرايت كانت أكثر تفهما لأهمية الرأي العام عندما اعتبرت **" أن أي حكومة لا تستطيع تطبيق و تنفيذ سياسة في الخارج من دون موافقة و فهم الداخل لها ".** إن نشر نتائج مثل هذه الاستطلاعات للرأي العام **" تمنح له مرآة يكتشف من خلالها التعبير عن التوجّهات التي بقيت حتّى تلك اللحظة غير واعية أو كامنة "، و تسمح لأصحاب القرار من تقيّيم درجة الرضا التي يحوزون عليها.** و عند هذا المستوى، فإنه و بالرغم من أن التفسيرات التي قدّمها الوزير الكندي الأول جون كريتيان لشرح عدم المشاركة في العراق ترتبط أكثر بالقانون الدولي من ارتباطها بالإرادة الشعبية، حيث أن 71%من الكنديّين وقفوا مساندين للوزير الأول و معارضين لمشاركة بلادهم في حرب العراق. و بالرغم من اللجوء في بعض الحالات لاحترام توجّهات الرأي العام لتبرير صواب قرار ما، فإنه في الغالب يترك جانبا و لا يؤخذ بعين الاعتبار من طرف بعض السياسيّين الذين أعلنوا صراحة أنهم لا يؤخذون بتوجّهات الرأي العام، و بشكل خاص الرئيس بوش الابن الذي أضاف **أنه من حين لآخر ينظر باتّجاه مواقف الرأي العام، و لكنه لا يستند عليه لاتّخاذ قرار.** كمثال على ذلك يمكن الإشارة إلى ملايّين البريطانيّين الذين خرجوا مندّدين بحرب العراق و رافضين لمشاركة بلادهم فيها، و بالرغم من ذلك إلاّ أن طوني بلير لم يتردّد في الذهاب عسكريا إلى العراق مع حليفه الأمريكي.

 تتشكّل العديد من الحركات بشكل كبير في فترات الأزمة، و هي حركات ناتجة عن الرأي العام من أجل إبراز، و بصوت واحد، الإجماع الشعبي القائم حول بعض المسائل.

**يجد هنا العديد من جماعات الضغط " الإيديولوجية " فرصة للظهور والبروز دفاعا عن وجهات نظرهم و محاولة فرضها عن طريق إشراك وسائل الإعلام. [...] و الفضاء الذي تتم فيه هذه النقاشات، يمثّل بشكل ما *Une Matrice* و التي بداخلها يتعزّز أو يضعف هذا " الإجماع " الوطني، و الذي من دونه لا يمكن لأصحاب القرار تحديد المحاور الكبرى لسياسة خارجية متجانسة** .

فخلال حرب فييتنام، تمت تعبئة خلايا مناضلة من أجل السلام عبر العالم تغذّيها تجمّعات طلابية، استطاعت أن تجبر السلطة التنفيذية في الولايات المتّحدة للتراجع و سحب القوات الأمريكية و ذلك بالرغم من حملات الملاحقة و الاضطهاد. وبفترة قصيرة قبل الهجوم الأمريكي على العراق في مارس 2003، عبّر 400 ألف مواطن أمريكي عبر مختلف الولايات المتّحدة عن عدم قبولهم لهذه الحرب. و بالرغم من أن هذه الحركة المعارضة للحرب قد أخذت أبعادا دولية، من خلال انخراط الكثير من التنظيمات الدينية و قدامى المحاربين لمعارضة و التنديد بخيار الحرب الذي اتّخذته الإدارة الأمريكية، إلاّ أنها لم تتراجع عن قراراها. و بغض النظر عن المآلات التي يمكن أن تأخذها مطالبهم، **" فإن التنظيمات الاجتماعية تستطيع التأثير في السياسة الخارجية من خلال تأثيرها الجماعي ".** فالحركة المنظمة و القادرة على تعبئة عدد كبير من أعضائها، هي التي تستطيع إسماع صوتها بسهولة أكبر من تلك التي تكون معزولة، لكن تأثيرها في اتّخاذ القرار يبقى في نهاية الأمر مرتبطا بإرادة الهيئات الحكومية.

 بالرغم من أن الرأي العام نشيط في التنديد أو في قبول السياسة الخارجية، إلا أن دوره المباشر على اتّخاذ القرار يبقى متقلّبا و متغيّرا. ففي الوقت الذي كان يذعن فيه كلينتون للإرادة الشعبية من خلال الموافقة على التدخّل في البوسنة و الصومال، و خلال ندوة صحفية سنة 1994، اعتبر أن السياسة الخارجية لا يمكن أن تكون من صلاحيات أو مهمة من مهام الرأي العام، لكن **" الدعم الشعبي، و خاصة في المسائل المرتبطة باستخدام القوات العسكرية، شديد الأهمية على المدى البعيد ".** و من جانب آخر، و بالرغم من أن الرأي العام يشكّل قوة مقاومة لا يمكن الاستهانة بها، **" فإنه من النادر جدّا أن يشكّل مصدرا للمبادرة و الدفع في السياسة الخارجية "**، و من دون **" المشاركة الضمنية للرأي العام، لا تستطيع أيه حكومة من مواجهة تحدّيات محيطها "**.

**ب/- وسائــل الإعــلام و دور الحــارس**

**« BAND AID », WE ARE THE WORLD ET BONO**

**في خدمة السياسة الخارجية**

**يعرف المشاهير و الشخصيات العامة استخدام شهرتهم و يلعبون دورا في التوعية و التعبئة حول بعض الرهانات المرتبطة بالسياسة الخارجية. سنة 1984، قرّر مغنّي الروك الأيرلندي بوب غيلدوف *Bob Geldof*** دعوة **العديد من أعضاء الأسرة الفنية البريطانية للمشاركة في حفلات فنّية بهدف جمع أموال لمواجهة المجاعة التي كانت تحصد مئات الآلاف من الأرواح في أثيوبيا آنذاك. لقد مكّنت حملة إطلاق أغنية *Do They Know It’s Christmas ?*** **و سلسلة الحفلات التي أعقبتها *(« Live Aid »)*** **من جمع ما يقارب 70 مليون دولار. دفع النجاح الذي حقّقه هذا المغنّي إلى قيام عدة دول أخرى بنفس العمل، و على رأسها باريس، كيبيك و الولايات المتّحدة، و نفس العمل أدّاه *Quincy Jones*** **من خلال أغنية *We Are The World*** **سنة 1985. لقد تم استعادة نفس هذه الأغنية غداة الزلزال الذي ضرب هايتي سنة 2010، لتصبح هذه الأغنية نشيدا مخلّدا للتعاون الدولي، لتصبح سريعا الأغنية الأكثر مبيعا في تاريخ البوب الأمريكي. كما برز على المستوى الفردي، النشاط الكبير الذي قام به مغنّي فرقة *U2* و المتحمّس *Bono* فيما يخص مسألة الأوضاع في أفريقيا؛ فهو الذي أنجز الحملة التي حملت شعار *« One »* بمساعدة بيل و ميليندا غيتس و التي كانت تستهدف ترقية و زيادة مشاركة الحكومات في برامج المساعدة الدولية، فضلا عن عدة لقاءات أجراها مع الرئيس باراك أوباما خلال نشاطاته الخيرية. لكن و بالرغم من أن الأثر المباشر لمثل هذه المبادرات لا يمكن قياسه، فإن نشاط بعض الشخصيات المشهورة يسمح بتعبئة موازية تتخطّى حدود الدولة من خلال المرور عبر المجتمع المدني و الرأي العام.**

 تعتبر وسائل الإعلام طرفا رئيسيا في تطوّر المجتمعات الحديثة، و لكنها كذلك تتحرّك باعتبارها أداة للنفوذ و تربية و تعبئة الجماهير، و هو الدور الذي يمكن أن يتم بطريقتين:

* من جهة، يمكن لوسائل الإعلام أن تشكّل رابطة أو قناة اتّصال بين الحكومة و السكّان، و الذين يقومون باستخدام هذه الوسائل للدفاع و محاولة فرض مواقفهم و رؤاهم، عدم رضاهم أو على العكس مساندتهم؛
* من جهة أخرى، يمكن أن يقرّروا و يختاروا الاتّجاه الذي يمكن أن تتخذه سياسة خاصة و التأثير على الرأي العام من خلال خلق مصلحة عامة.

فمن خلال عملها " ككلب حراسة " للفعل الحكومي، فإن الحالة المثلى أن تعمل وسائل الإعلام بصورة موضوعية و التجرّد من أي ميول أو انتماء سياسي حتّى تستطيع أن تكون حاملة لراية الرأي العام لدى السلطة القائمة. من أجل ذلك، **" تمتلك وسائل الإعلام القدرة في التأثير على المبرّر السياسي، من خلال اقتراح نقاش، و الذي لم يكن بالإمكان تنظيمه بشكل علني في غياب هذه الوسائل الاتّصالية "،** كما يمكنها كذلك تشجيع إيجاد مخرج لذلك النقاش أو أكثر من ذلك، خلق إجماع اجتماعي و الذي سيكون بإمكانه التأثير في السياسات الحكومية.

و في الحالات القصوى، يمكن توظيف الرقابة التي تقوم بها وسائل الإعلام كأداة دعائية لتبرير الإجراءات أو تدخّلات معيّنة، و التقليص من النقاش من خلال التحكّم و اختيار المعلومات التي تتم إذاعتها.

فالحالة الأكثر نموذجية عن الدعاية تكمن في الوسائل التي سخّرها الرايخ الثالث خلال الحرب العالمية الثانية، حيث تم وضع كل وسائل الإعلام ( الراديو، الصحافة، السينما، و حتّى الموسيقى ) في خدمة هدف ترقية و نشر الإيديولوجيا الفاشية و ضرورة تصديرها على المستوى الأوروبي.

 فمن خلال خلق **وزارة الثقافة و الدعاية تحت قيادة غوبلز**، كان هتلر يضمن الرقابة على المعلومات التي تقدّم للسكان بشكل جذري، يشجّع على ***Endoctrinement*** و الحد من دور المعارضة.

 خلال المرحلة السوفييتية، كانت جريدة **البرافدا** ناطقا رسميا باسم الحزب الشيوعي، لكن كان الكريملن يستعملها في تعبئة سكّان الاتّحاد السوفييتي حول أهداف الاشتراكية، و هذا من خلال ضمان عدم بروز انشقاقات محتملة.

 منذ نهاية حرب فييتنام، و التي خلالها عمدت وسائل الإعلام في مرحلة أولى، إلى الدفاع عن النظرة التي كانت تحملها حكومة الرئيس جونسون لكي تصبح فيما بعد وسيلة من وسائل نشر و إيذاع العمليات البربرية التي كان يتعرّض لها الشعب الفييتنامي ( و خاصة صورة الطفلة المحروقة و تفر هجمات استعمل فيها النابالم )؛ هناك سببين يمكن أن يفسّرا الدور المهيمن لوسائل الإعلام في بلورة السياسة الخارجية:

* **السبب الأول**: بروز القنوات الإخبارية ذات البث المتواصل ( و الأثر ***CNN*** المرتبط بذلك )، شجّع التغطية الكبيرة للأحداث الدولية من **" خلال زيادة الضغط على أصحاب القرار للردّ على المشاكل التي يثيرها الصحفيون "؛**
* **السبب الثاني:** نهاية الحرب الباردة التي تميّزت بالدعاية الإيديولوجية و التحفّظ الصحفي الذي صاحبها، قد سمحت للصحفيّين بتوجيه الانتقادات لسياسييهم و توجيه تحركاتهم المستقبلية.

غير أنه قد تم وضع الطابع المتجرّد و الموضوعي للأثر ***CNN*** موضع شك و تساؤل، على اعتبار أن وسائل الإعلام ذات الأهمية تكشف في بعض الحالات عن علاقات مفضّلة مع النخب السياسية و لا تعمل باعتبارها فواعل مستقلّة و لكنها على العكس تتّبع أجندات يمليها عليها القادة السياسيون بشكل مسبق. وفق هذا المنظور، فإن معالجة المعلومة ستتم بشكل مختلف وفقا للأهمية المعطاة لمظهر خاص من المظاهر المرتبطة بالحدث، مثلما كان عليه الحال خلال حرب الخليج الأولى، أين تم التركيز و بشكل كبير على النجاحات العسكرية لإدارة الرئيس بوش و ذلك على حساب الإجراءات الدبلوماسية التي كانت تتم في الظلّ. فمن خلال الإشهار الإعلامي للعملية العسكرية في الكويت، فإن بعض وسائل الإعلام و من خلال التزامها بتوجيهات النخب السياسية الحاكمة آنذاك؛ قد ساعدت على رفع و زيادة الدعم الجماهيري و تمكّنت من صياغة رأي عام مناصر و داعم للتدخل في الخليج العربي.

***الأثر CNN* ضد الأثر يوتيوب**

**تعبير " الأثر *CNN* " هو تعبير شائع يستعمل للدلالة على " الإمكانات التي يمتلكها التلفزيون للتأثير على الأحداث الدولية و مجرياتها بفضل التكنولوجيا التي بحوزته و الاعتراف بالحاجة إليه من طرف القادة على المستوى العالمي ". فمن خلال اختراق *CNN Cable News Network*** **للموجات مع بداية التسعينات، و التي كانت تبثّ للمرة الأولى و على المباشر، الحرب الدائرة في منطقة الخليج العربي، لعب الأثر *CNN* دورا مهيمنا في الردّ الأمريكي على النزاع الصومالي ( عملية إعادة الأمل )، حيث سمحت القناة لملايين الأمريكيّين من متابعة، و بشكل مستمر، الآثار الهدّامة لحرب أهلية على شعب يعاني مجاعة كبيرة. و إلى يومنا هذا، فإن الأثر *CNN* يعاني من منافسة و هو في حالة أفول بفعل الدور المتعاظم للأثر يوتيوب؛ ففضلا عن أن هذا الأخير متوفّر على المستوى العالمي و ليس حكرا على نخبة غربية، يتمتّع بانخفاض سعر تكنولوجيات الاتّصال و يسمح بالوصول الآني لبعض الخروقات العسكرية، و التي كان بالإمكان أن تبقى سرّية لولا هذا الأداة. يريد اليوتيوب أن يكون أداة دمقرطة إعلامية تسمح تقاسم أكبر للمعلومة التي تغذّيها مواقع التواصل الاجتماعي و مصدرا للدعاية ( لاحظ كيف تستخدم حركة طالبان و القاعدة اليوتيوب ). كما أن حالة ريتشارد سنودن و ويكيليكس هي نموذجية في هذا الصدد.**

 أمام تصاعد أهمية و دور الشبكات الاجتماعية و الدور الحتمي للأنترنيت ( أين يمكننا الوصول إلى كم هائل من المعلومات السرّية الخاصة بعمل السياسة الخارجية من خلال الوسيط ويكيليكس )، فإن الأهمية المهيمنة لوسائل الإعلام في تبرير السياسة الخارجية و اعتبارها كأداة توعية و تعبئة لم تعد بحاجة إلى برهان. فمن خلال استعمالها كرابط بين الرأي العام و الإدارة السياسية، فإن وسائل الإعلام ليست بمأمن عن خلفيات تعسفية ، حيث نجد بعض الأوليغارشيّين المالكين لقنوات تلفزيونية، و بشكل خاص سيلفيو برلسكوني، الذي يستفيد من موقعه المهيمن إعلاميا لكي يوجّه و يتحكّم في النقاشات العامة. غير أن الآنية التي أصبحت ممكنة بواسطة وسائل الإعلام الإلكترونية الجديدة، و النجاحات في مجال الاتصالات و الطابع النشط لفايسبوك و تويتر، أصبح بإمكان المعارضة تنظيم نفسها بسرعة لمواجهة تجاوزات النخب السياسية في الداخل أو الخارج. في هذا الصدد، فإن الثورة التونسية في جانفي 2011، أين نظّمت المعارضة الشعبية نفسها من خلال الشبكات الاجتماعية و قادت في النهاية إلى رحيل الرئيس بن علي؛ تقدّم كمثال صارخ عن المكانة التي احتلتها وسائل الإعلام الجديدة في التأثير على السياسة الداخلية و الخارجية للدولة.

**ج/- جماعــــات المصالـــح**

 يمكن القول بأن اللوبيات تقع في إطار التقاليد التعدّدية للدول الديمقراطية، غير أن التقنين المحيط بها قد ترك حسب حالة الدول. و في هذا الإطار، فقد تمت مناقشة الإطار القانوني الذي يحكم عمل اللوبيات، و بشكل خاص في الولايات المتّحدة، هذا في الوقت الذي أكّدت فيه المحكمة العليا بقرار صادر عنها سنة 1954، على شرعية هذه التنظيمات، في حين لوحظ العديد من التجاوزات في مجال تمويل الأحزاب و المنتخبين[[1]](#footnote-1).

في إطار الاتّحاد الأوروبي، تجبر اللوبيات على تسجيل نفسها بشكل رسمي في دفتر يستطيع المواطنون العاديون الاطّلاع عليه، كما يجب عليهم الالتزام بالقانون الخاص و المنظم لعملهم حتّى يتم الاعتراف بهم على أنهم كذلك.

 بالرغم من أن مجال تقييم هذه اللوبيات يقع في أغلب الحالات في مستوى السياسة الداخلية، فإنه توجد لوبيات هدفها الأول و الأساسي هو التأثير في السياسة الخارجية. المثال الأكثر شهرة[[2]](#footnote-2)، و هو بالتأكيد اللوبي الأكثر تأثيرا: ***American Israel Public Affair Committee ( AIPAC )*** و الموجّه بالأساس إلى زيادة قيمة و أهمية العلاقات بين الولايات المتحدة و إسرائيل.

فمن بين 25 لوبي أمريكي الأكثر أهمية، يعتبر هو الوحيد الذي يرتبط نشاطه و عمله بالسياسة الخارجية، و هو يتوجّه على حد سواء للديمقراطيين و الجمهوريّين و له ميزانية سنوية من عشرات ملايّين الدولارات. و على اعتبار أنه مقرّب جدّا من اليمين الإسرائيلي، فإن الأيباك كان دائما ضد قرارات تجميد الاستيطان داخل الأراضي المحتّلة، و هو الموقف الذي انعكس في عدم قدرة إدارة أوباما على الاستقرار على موقف واحد و واضح في هذه المسألة خلال استعادة مفاوضات السلام سنة 2010، و لا تزال هذه المسألة حجر عثرة في طريق مفاوضات جدّية، بل و تسبّبت في استقالة جماعية للفريق الفلسطيني المفاوض في نوفمبر 2013.

لكن و بالنظر إلى أن اللوبيات تدافع على عدد كبير و متنوّع من الأهداف، فإنه يحدث في حالات و أن نجدها تدافع عن مواقف و أهداف متناقضة. مثال بروز جماعات مصالح تدافع عن الموقف العربي في مختلف الدول الصناعية، و منها ***National Association of Arab Americans*** هو دليل على ذلك.

 لكن و بالرغم من ذلك، فإن جماعات المصالح و من خلال الخبرة المتراكمة عن طريق ***Think Tanks*** المرتبطة بها في الكثير من الحالات، تجد لها مكانة لدى الهيئات الحكومية و تريد أن تقدّم نفسها على أنها ممثّلة للأهمية التي تعطى للمجتمع المدني في صياغة السياسة الخارجية. و بالمقابل، فإن ثقلهم و نفوذهم فيرتبط بالضرورة بمواردهم المالية، و لكن كذلك، بقدرتهم الحقيقية على خلق اتّصالات من شأنها أن تميل لصالحهم في الوقت المناسب.

***Les Think Tanks***

تعتبر مخابر الأفكار تجمّعات خاصة يطلب منها تقديم رأيها حول مختلف المسائل التي تمسّ السياسة الخارجية لدولة ما، من خلال إعداد دراسات و تقارير يمكن تقديمها للحكومات. أغلب مخابر الأفكار تتبنّى إيديولوجية أو خط تحليلي للمجتمع و التي تترفّع من خلالهما عن اتّجاهات النقاش العام الذي تريد بعثه و تعمل على تشجيع مواقفها. هذه المخابر الموجودة بشكل خاص في الولايات المتّحدة و لكن كذلك في بعض الدول الصناعية، تستخدم في تقديم النصيحة و التوجيه بشكل رئيسي للحكومات القائمة، الدفاع عن قضية خاصة لدى الرأي العام و وسائل الإعلام و تشجيع بروز و تكوين متخصّصين في ميادين معيّنة.

أمثلة: ***La RAND Corporation*** المتخصّصة في المجال العسكري؛ ***Heritage Foundation*** و هي ذات توجّهات محافظة و بالتالي فهي تعمل على نشر القيّم المحافظة الأمريكية؛ ***Brookings Institution*** ذات التوجّهات التقدمية؛ المجلس الأوروبي للعلاقات الخارجية و الذي يهتم بتحليل العلاقات الدولية.

**\*- الفاعلون الخارجيون أو العابرون للقومية**

في الوقت الذي تعمل فيه الفواعل غير حكومية على تركيز نشاطها بشكل رئيسي باتّجاه الدولة التي تنتمي إليها، من خلال محاولة التأثير في السياسة الخارجية بمختلف الوسائل، فإن الفواعل الخارجية أو العابرة للقومية، تتجاهل الحدود الدولاتية و تدفع بنشاطها إلى المستوى الدولي.

**أنماط العلاقات بين الدول و الفواعل العابرة للقومية**

|  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- |
|  | **سلوكيات الدول** | **سلوكيات الفواعل العابرة للقومية** | **أمثلــــة** |
| **عادية، توافقية** | **تقبل بشرعية المطلب، مسارات تعاونية، علاقات مستمرة** | **طلب تغيّير السياسات، تنشيط و استخدام اللوبيات** | **اتفاقيات مونتريال و لومي** |
| **تنافسية، علاقات سلطوية** | **تجاهل؛ اعتماد إجراءات للحدّ أو التقليل من شرعية الفاعل العابر للقومية؛ تعاون ما بين حكومي** | **التأثير على الرأي العام باعتباره أداة للضغط، محاولة تفكيك سلطة الدولة و التقليل من احتكارها؛ تقسيم الدول فيما بينها**  | **العمليات الاستعراضية لمنظمة السلام الأخضر(*Rainbow Warrior* )** |
| **متوازية، مترفّعة** | **الحدّ من المعارضات أو تجاهلها؛ محاولة توظيف الفواعل العابرة للقومية نفسها أو فاعلون خواص** | **تجاهل الحدود؛ الدولة ليست محدّثهم الأول؛ لهم أهدافهم الخاصة بهم** | **الكنائس، الشركات العابرة للقومية** |

في إطار البلورة المفاهيمية التي يقترحها كريستوفر هيل، يمكن للعلاقات بين الفواعل العابرة للقوميات و الدولة أن تأخذ ثلاثة أشكال:

* **الشكــــل الأول:** نقول عن العلاقات أنها " عادية " عندما يكون للفاعل العابر للقومية شرعية معترف بها من قبل الدولة. في هذه الحالة يكون هذا الفاعل في حالة تعايش مع الدولة، و لكنها تفضّل أن تتفاوض معه في بعض العناصر التي تبدو لها إشكالية، من خلال عمل اللوبيات عادة. تتم أغلب العلاقات بين الإثنين، بالرغم من أنها لا تقنع الطرفين، من دون عداوة و تندمج في إطار روتيني. **اتفاقية لومي ( الخاصة بالتعاون التجاري ) و اتفاقية مونتريال ( الخاصة تناسق معايير النقل الجوّي )** و حتى مراقبة الانتخابات من طرف منظمة غير حكومية؛ كلّها تدخل في هذا النمط من العلاقات.
* **الشكــــل الثانــــي:** نقول عن العلاقات أنها " تنافسية " عندما يلجأ طرفي العلاقة إلى استخدام علاقات قوة لفرض وجهات نظرهم، و التي تكون في أغلب الحالات متعارضة باعتبار أن كل طرف يعمل على التشكيك و رفض شرعية الطرف الآخر. و من خلال تفضيل الفاعل العابر للقومية تجنّب علاقات مباشرة مع الدولة، فإنه يلجأ إلى استخدام سلطته الإقناعية و التعبوية بهدف التأثير المباشر على الرأي العام، و جعل هذا الأخير مدافعا عن مواقفه. و كردّ على ذلك، يمكن للدولة ببساطة أن تتجاهل تواجد أو سلوك الفاعل العابر للقومية، و اللجوء إلى التنسيق مع الهيئات الحكومية التابعة للدول الأخرى من أجل خلق متاعب و صعوبات أمام حرية الحركة الدولية لهذا الفاعل أو حتى رفض دخوله لهذه الدول. ففي إطار نظام تسلّطي، لا تتمتّع الفواعل العابرة للقومية بصورة جيّدة و بثقة هذه الحكومات، بينما في نظم ديموقراطية تعدّدية هناك قبول لتواجد هذه الفواعل لكن هذا لا يعني قبول آلي لنشاط هذه الفواعل. فالمثال الأكثر وضوحا، هو حالة منظمة السلام الأخضر، و التي باعتبارها منظمة دولية غير حكومية، تعارض بشكل ثابت مختلف الإجراءات التي تتّخذ في إطار السياسة الخارجية، و بشكل خاص التجارب النووية الفرنسية خلال الثمانينات و التي قادت إلى فضيحة ***Rainbow Warrior[[3]](#footnote-3)***.
* **الشكــــل الثالـــث:** نقول عن العلاقات أنها " متوازية أو مترفّعة " عندما تكون للفواعل العابرة للقومية أهداف محدودة بالنظر إلى نشاط الدولة: و عليه فهذه الفواعل سوف تعمل على متابعة أهدافها الخاصة من دون الوقوف عند الحدود التي تفصلها ( حالة العلاقة بين الدولة و الشركات الكبرى الخاصة ). في مواجهة هذا النوع من الفواعل، تميل الدولة إلى ترك المجال حرّا أمام هذه الفواعل، إلا إذا شعرت الدولة بتدخلها في مجال تخصّصها. و في هذه الحالة فإن طبيعة العلاقة سوف تتجه نحو أحد الشكلين اللذين سبقا ذكرهما.

**أ/- المنظمات غير حكومية: أية مكانة؟**

 هناك أكثر من 2000 منظمة تعترف بها منظمة الأمم المتّحدة على أنها منظمة دولية غير حكومية. هذه المنظمات تتراوح اهتماماتها من حقوق المرأة إلى المعايير البيئية مرورا بالأقليات الجنسية. إلى يومنا هذا، يقدّر عدد المنظمات الدولية غير حكومية بعشرات الآلاف، حيث نجد الكثير منها ينشط من دون أن تسجّل أو تعرّف نفسها على أنها كذلك. بالرغم من أنهم حصلوا على اعتراف الأمم المتحدة بهم، فإن تأثيرهم ينحصر في أغلب الحالات في دور استشاري تعترف لهم به الدول، و لكن كذلك باعتبارها أدوات تعبئة و ضغط على المجتمع المدني.

 المنظمة الدولية غير حكومية التي تحظى باهتمام الحكومات و تستشيرها في الكثير من الحالات، هي تلك المنظمات التي تتخصّص في حماية حقوق الإنسان و تحسين الحياة الإنسانية. منظمة الصليب الأحمر الدولي،أوكسفام، منظمة العفو الدولية؛ هي منظمة لها القدرة على الوصول إلى أماكن يستحيل على الحكومات الوصول إليها، كما تسمح الشرعية و المصداقية التي تتمتّع بها هذه المنظمات بنشر و ترقية بعض المسارات التي تتركها الهيئات الدولاتية جانبا. أما البعض الآخر من هذه المنظمات، فيتفرّغ للتنديد ببعض السياسات ( منظمة السلام الأخضر خلال مؤتمر كبنهاغن حول المناخ سنة 2009 أو تيارات العولمة البديلة ***Les Altermondialistes*** )[[4]](#footnote-4)و محاولة الالتحاق مباشرة بالرأي العام و مواقفه للضغط على خيارات أصحاب القرار. وعليه تتحوّل العلاقات مع الدولة إلى علاقات هشّة يصعب الحكم عليها.

إن الدور الاستشاري المعترف به للمنظمات الدولية غير حكومية، و على نفس الدرجة مخابر التفكير، هو من دون شك أحد المظاهر المميّزة للتأثير الذي تمارسه هذه المنظمات في بلورة السياسة الخارجية. في هذا الإطار، يعترف المجلس الاقتصادي و الاجتماعي التابع للأمم المتّحدة ***ECOSOC*** بالبعد الاستشاري للمنظمات الدولية غير حكومية في المادة 71 من الفصل 10 من ميثاق الأمم المتّحدة. فهو ينصّ صراحة على **" يمكن للمجلس الاقتصادي و الاجتماعي أي استعداد يراه ضروري من أجل استشارة المنظمات الدولية غير حكومية المهتمة بمسائل تقع في مجال اختصاصات المجلس ".** و هكذا، و من خلال دراسات و تقارير يمكن لبعض المنظمات أن تربّي أصحاب القرار على الوعي ببعض الرهانات و توجيه العمل السياسي باتّجاهها، و يشارك أعضائها في الكثير من الحالات كخبراء مدعوّون. تتوقف الأهمية المعطاة لنشاط المنظمة، على الإرادة الحقيقية لأصحاب القرار، و الذين يكون بمقدورهم عدم الأخذ بتوصيات هذه المنظمات والتحرّك نحو الأمام وفقا لمنظور دولاتي رسمي خالص.

**ب/- الشركات العابرة للقومية**

 بالرغم من أن الهدف الأساسي لهذه الشركات لا يرتبط بشكل مباشر بصياغة السياسة الخارجية، إلا أنها يمكن أن تؤثّر في بلورتها إذا رأت بأن بعض القرارات الحكومية تمسّ مصالحها أو آليات عملها من قريب أو بعيد. ففي الكثير من الحالات تلجأ هذه الشركات إلى اللوبيات للحصول على تسهيلات أو التأثير في القوانين التي تعنيها بشكل يخدم مصالحها، سواء داخل الدولة الأم أو داخل الدولة المستضيفة.

 ففي مناخ العولمة، تخلق الشركات العابرة للقومية إطارا للنشاط يتعدّى الحدود الدولاتية. بالفعل، فسلوك هذه الشركات عادة ما يتم بالتوازي مع سلوك و تحرّكات الدولة الأم، حيث يمكن لهذه الأخيرة أن تتدخل في نشاط الشركات عن طريق موارد مالية داعمة أو تسهيل اختراق الأسواق الجديدة و الواعدة. و في حالات الأزمة، تلجأ الدولة إلى حماية استثمارات هذه الشركات مثلما تفعل عند حماية مواطنيها المتواجدين بالخارج. و بالرغم من ذلك، فإنه ليس للشركات العابرة للقومية تطلّعات سياسية و العلاقة مع الدولة تتم في إطار التقاليد الليبرالية.

 تعتبر التقنينات و التنظيمات المناخية أحد الميادين التي تشكّل فرصة لحوار قوّي و حقيقي بين الشركات و الدول. فمن أجل جذب المزيد من المستثمرين و الإبقاء على علاقات جيّدة مع المستثمرين القدامى، تلجأ بعض الدول إلى جعل سياساتهم البيئية أو تطبيقها عند حدودها الدنيا، و هو الموقف الذي سيدافعون عنه على المستوى الدولي. فالصين هي أحد أهم الدول المصدّرة للسلع الاستهلاكية، و التي أشارت إليها بوضوح منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية كمثال للدول التي لا تحرص على تطبيق المعايير البيئية، في حين فإن كبرى الشركات الملوّثة توجد في حماية الحكومات المحلية. كما أن معاملة العمال هو كذلك أحد المواضيع الحسّاسة من الجانب الصيني، حيث نجد الكثير من الدول التي تندّد بوضعية العمال في الوقت التي توجد فيه الكثير من شركاتها هناك. تدفع الرغبة في استقطاب الاستثمارات الأجنبية بعض الدول إلى التخفيف من بعض الإجراءات القانونية و التنظيمية الخاصة ببعض المواضيع ( البيئة، حقوق الإنسان، السياسات الطاقوية) و هو ما ينعكس على المستوى الدولي.

 بالرغم من أن الهدف الأول للشركات العابرة للقومية المتمثل في البحث عن الربح، لا يتناسب بشكل جيّد مع الممارسة الدولاتية، فإنه يحدث في بعض الحالات أن تتدخل هذه الشركات في الميدان السياسي. ففي السبعينات، قامت الشركة الأمريكية و مقرّها في شيلي ***International Telephone and Telegraph (ITT)*** بتمويل معارضي الرئيس **ألياندى** و دعم الانقلاب العسكري ضدّه، بعد موجة التأميمات التي باشرها في مجال الموارد الطبيعية[[5]](#footnote-5). فبعدما شعرت هذه الشركة بتهديد يمس مصالحها، توجّهت بطلب المساعدة من إدارة الرئيس نيكسون للقيام بانقلاب ضد رئيس يضع تواجدها في شيلي موضع تساؤل. كما تمت الإشارة إلى تورط بعض الشركات الكندية في حالات تدخل صريحة في الشأن الداخلي لبعض الدول الأفريقية: فكتاب ***Alain Deneault*** بعنوان ***Noir Canada*** يكشف عن إرادة بعض الشركات المنجمية المتواجدة في أفريقيا في الإبقاء على حالات عدم الاستقرار التي تعيشها بعض النظم السياسية ( و خاصة في الكونغو ) و العمل على استمرار حكم أمراء الحرب من أجل ضمان استمرار عقودهم المربحة. بالرغم من أن دور الشركات العابرة للقومية ينحصر عادة في حوار مع الهيئات الحكومية بدلا من توظيف العنف، إلا أن هذا لا يمنعها من ممارسة و إتباع سياسة خارجية خاصة بها، ضمانا لمصالحها و بغض النظر عن توجّهات دولها.

 **\*- أسئلـــة للمراجعـــة**

**س 1/ -** كيف يمكن للسلطة التشريعية أن تلعب دورا في تحديد السياسة الخارجية؟

**س 2/ -** ما هي الاختلافات الرئيسية في صلاحيات رئيس الدولة حسب النظام السياسي ؟

**س 3/ -** هل من الصحيح القول أن وزارة الخارجية هي العضو الوحيد في المكتب المكلّف بتمثيل الدولة في الخارج ؟

**س 4/ -** هل يمكن اعتبار الفواعل غير الرسمية للسياسة الخارجية أنها تتحرّك وفقا لمصالحها الخاصة فقط؟

**س 5/ -** هل تعتقد أن إطار العولمة القائم، يسمح بملاحظة بروز " سياسة خارجية " خاصة بالشركات العابرة للقومية؟ أعط أمثلة عن ذلك؟

**س 6/ -** هل يمكن اعتبار المواطن كفاعل من فواعل السياسة الخارجية أو هل هو كذلك إلا من خلال تشاركه مع آخرين؟

**س 7/ -** على ضوء الأمثلة المقدّمة في المحاضرة، هل تعتقدون في وجود منظمات غير حكومية تعتبر أكثر شرعية من منظمات أخرى في بلورة السياسة الخارجية؟

**س 8/ -** حدّد موقفك من دور جماعات المصالح في بلورة السياسة الخارجية؟ هل يجب أن تتمتّع بشرعية حقيقية أم على العكس يجب مراقبتها بشكل أكثر دقة؟

**المراجع المعتمدة**

* Karine Prémont (sous.dir), *La Politique étrangère des Grandes Puissances. L’impossible convergences des intérets*, Presses de L’Université LAVAL, 2011, pp. 51-85.
* Howard Lentner, *Foreign Policy Analysis : A Comparative and Conceptual Approach*, Colombus, Merril Publishing, 1974.
* Christopher Hill, *The Changing Politics of Foreign Policy*, New York, Palgrave Macmillan, 2003.
* Claude Roosens et collab., *La politique étrangère : le modèle classique à l’épreuve*, Bruxelles, Presses interuniversitaires européennes, 2004.
* Marcel Merle, La Politique étrangère, Paris, Presses Universitaires de France, 1984.
* Piers Robinson, «The Role of Media and Public Opinion », dans Steve Smith, Amelia Hadfield et Tim Dunn(ed.), *Foreign Policy: Theories, Actors, Cases,* Oxford University Press, 2008.
* John J. Mearsheimer et Stephen M. Walt, *Le Lobby pro-israélien et la politique étrangère américaine,* Paris, La Découverte, 2007.

1. في هذا الصدد أنظر فضيحة جاك أبراموف التي هزّت أركان النخبة الجمهورية سنة 2005. جاك أبراموف هو رجل لوبيات قوّي جدّا و مقرّب من الرئيس بوش الإبن، و الذي اتّهم بالرشوة و السرقة عندما كان يقدّم رشاوى للمنتخبين حتى يضمن أنهم يتبنّون موقفا مؤيّدا لمواقف زبائنه فيما يخص العديد من القضايا. [↑](#footnote-ref-1)
2. في هذا الصدد أنظر:

John J. Mearsheimer et Stephen M. Walt, *Le Lobby pro-israélien et la politique étrangère américaine, Paris, La Découverte, 2007.*  [↑](#footnote-ref-2)
3. في جويلية 1985، انطلقت الحكومة الفرنسية و مخابراتها السرّية في عملية تستهدف إسقاط الباخرة التابعة لمنظمة السلام الأخضر ***Rainbow Warrior*** و الذي كان يتظاهر و يندّد ضد التجارب النووية الفرنسية بالقرب من السواحل النيوزيلندية. انتهت العملية بموت رعية هولندية و أزمة بين فرنسا و نيوزيلندا. [↑](#footnote-ref-3)
4. يعارض تيار العولمة البديلة الليبرالية الاقتصادية و المؤسسات النابعة عنها ( البنك الدولي، لقاء الدول الثمانية، صندوق النقد الدولي، ... ) و يدافع عن الاستقلال الذاتي للشعوب، الديمقراطية و احترام البيئة. [↑](#footnote-ref-4)
5. في هذا الصدد أنظر:

Jonathan Haslam, *The Nixon Administration and the Death of Allende’s Chile : A Case of Assisted Suicide,* New York, Verso, 2005. [↑](#footnote-ref-5)